

مجلس الأمن

مؤقت

السنة السبعون

الجلسة ٧٥٠٤

الاثنين، ١٧ آب/أغسطس ٢٠١٥، الساعة ١٥/٠٠

نيويورك

الرئيس	السيدة أوغوو	(نيجيريا)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد سافرونكوف
	الأردن	السيد الحمود
	إسبانيا	السيد غاسو ماتوسيس
	أنغولا	السيد غاسبار مارتنس
	تشاد	السيد مانغارال
	شيلي	السيدة ساباغ مونوث دي لابينا
	الصين	السيد شين بو
	فرنسا	السيد لاميك
	جمهورية فنزويلا البوليفارية	السيد راميريث كارينيو
	ليتوانيا	السيدة مورموكايته
	ماليزيا	السيد إبراهيم
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السيد ويلسون
	نيوزيلندا	السيد فان بوهيمن
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيدة سيسون

جدول الأعمال

الحالة في الشرق الأوسط

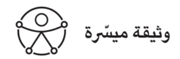
يتضمن هذا المحضر نص الخطب والبيانات الملقاة بالعربية وترجمة الخطب والبيانات الملقاة باللغات الأخرى. وسيطبع النص النهائي في **الوثائق الرسمية لمجلس الأمن**. وينبغي ألا تُقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room U - 0506, (verbatimrecords@un.org). وسيعاد إصدار المحاضر المصوَّبة إلكترونيا في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (http://documents.un.org).

1525752 (A)





الرجاء إعادة التدوير



وثيقة ميسّرة

افتتحت الجلسة الساعة ١٥/٠٥.

إقرار جدول الأعمال

أُقر جدول الأعمال.

الحالة في الشرق الأوسط

الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية): يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

بعد المشاورات التي جرت بين أعضاء مجلس الأمن، أذن لي بأن أدلي بالبيان التالي باسم المجلس:

”يشير مجلس الأمن إلى قراراته ٢٠٤٢ (٢٠١٢)، و ٢٠٤٣ (٢٠١٢)، و ٢١١٨ (٢٠١٣)، و ٢١٣٩ (٢٠١٤)، و ٢١٦٥ (٢٠١٤)، و ٢١٧٠ (٢٠١٤)، و ٢١٧٥ (٢٠١٤)، و ٢١٧٨ (٢٠١٤)، و ٢١٩١ (٢٠١٤)، و ٢١٩٩ (٢٠١٥)، و ٢٢٣٥ (٢٠١٥)، وإلى بيانات رئيسه المؤرخة ٣ آب/أغسطس ٢٠١١، و ٢ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٣، و ٢٤ نيسان/أبريل ٢٠١٥.

”ويعيد مجلس الأمن تأكيد التزامه القوي بسيادة سورية وكافة الدول الأخرى المتضررة من النزاع السوري وباستقلالها ووحدتها وسلامة أراضيها، وبمقاصد ميثاق الأمم المتحدة ومبادئه.

”ويؤكد مجلس الأمن على أنه ما من حل دائم للأزمة الراهنة في سورية إلا من خلال عملية سياسية جامعة بقيادة سورية تلبي التطلعات المشروعة للشعب السوري، بهدف التنفيذ الكامل لبيان جنيف المؤرخ ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٢، ويشدد، في هذا الصدد، على الحاجة الملحّة لأن تعمل جميع الأطراف بشكل حثيث وبنّاء في سبيل تحقيق هذا الهدف.

”ويكرر مجلس الأمن تأكيد مطالباته الواردة في القرار ٢١٣٩ (٢٠١٤) بأن تكفّ جميع الأطراف عن شن أي هجمات ضد المدنيين، وعن أي استخدام عشوائي للأسلحة في المناطق المأهولة بالسكان، بما يشمل القصف بالقذائف والبراميل المتفجرة؛ وكذلك مطالبته بالوقف الفوري للاحتجاز التعسفي والتعذيب وعمليات الخطف والاختطاف والاختفاء القسري للمدنيين، وبالإفراج الفوري عن المحتجزين بشكل تعسفي، بمن فيهم الصحفيون والعاملون في مجال المساعدة الإنسانية؛ ويشدد على ما يتسم به تنفيذ هذه المطالبات، وفقا لأحكام القانون الدولي ذات الصلة، من أهمية في تهيئة بيئة مؤاتية لاستهلال مفاوضات سياسية موضوعية وبناء الثقة بين الأطراف؛ ويكرر التأكيد، في هذا الصدد، بأن المسؤولية الرئيسية عن حماية السكان تقع على عاتق السلطات السورية.

”ويعرب مجلس الأمن عن أشد القلق من أن أجزاء من سورية باتت تحت سيطرة جماعات إرهابية مثل تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام (داعش) وجبهة النصرة، ويدين الأعمال الإرهابية المستمرة والمتعددة التي يرتكبها التنظيم وجبهة النصرة وجميع الأفراد والجماعات والمؤسسات والكيانات الأخرى المرتبطة بتنظيم القاعدة، ويدين كذلك استهداف المدنيين على أساس أصلهم العرقي و/أو دينهم و/أو انتمائهم الطائفي، ويعرب عن القلق من التداعيات السلبية للإرهاب والإيديولوجية المتطرفة العنيفة الداعمة للإرهاب والأعمال الرامية إلى زعزعة استقرار سورية والمنطقة، مع ما يجرّه ذلك من آثار إنسانية مروعة على السكان المدنيين، ويؤكد من جديد تصميمه على التصدي لهذا التهديد من جميع جوانبه، ويدعو جميع الأطراف إلى الالتزام بوضع حد

للأعمال الإرهابية التي يرتكبها التنظيم وجبهة النصرة وجميع الأفراد والجماعات والمؤسسات والكيانات الأخرى المرتبطة بتنظيم القاعدة.

”ويثني مجلس الأمن على المبعوث الخاص لما بذله من جهود في سبيل عقد مشاورات جنيف، في الفترة من نيسان/أبريل إلى حزيران/يونيه ٢٠١٥، بمشاركة مجموعة واسعة من أصحاب المصلحة بشأن الأزمة في سورية في إطار الجهود الرامية إلى وضع بيان جنيف لعام ٢٠١٢ موضع التنفيذ.

”ويؤيد مجلس الأمن النهج الذي اتّبعه المبعوث الخاص والذي يذهب إلى أن المضي نحو عقد مفاوضات سياسية وتحقيق انتقال سياسي على أساس بيان جنيف يقتضي تناول أربعة مجالات مواضيعية من خلال إجراء مشاورات ومناقشات أكثر تركيزاً مع الأطراف السورية في إطار أربعة أفرقة عاملة مواضيعية: السلامة والحماية للجميع؛ والمسائل السياسية والقانونية؛ والمسائل العسكرية والأمنية ومسائل مكافحة الإرهاب؛ واستمرار الخدمات العامة وإعادة التعمير والتنمية.

”ويحث مجلس الأمن جميع الأطراف على الانخراط بحسن نية في الجهود التي يبذلها المبعوث الخاص من خلال مساعيه الحميدة، وعلى مواصلة المشاورات والمناقشات المواضيعية، ويلاحظ أن هذه الجهود يمكن أن تستفيد من المبادرات الأخيرة، بما في ذلك الاجتماعات التي عقدت في موسكو والقاهرة وباريس وأستانا.

”ويطالب مجلس الأمن جميع الأطراف بالعمل على وجه الاستعجال لكفالة التنفيذ الشامل لبيان جنيف الذي يرمي إلى وضع حد لجميع أعمال العنف، وانتهاكات حقوق الإنسان وما تتعرض له من تجاوزات، وانتهاكات القانون الإنساني الدولي، وللشروع في عملية سياسية بقيادة سورية تفضي إلى انتقال سياسي يلبي التطلعات المشروعة للشعب السوري ويمكّنهم من تقرير مستقبلهم بصورة مستقلة وديمقراطية، بطرق منها إنشاء هيئة حكم انتقالية جامعة تتمتع بسلطات تنفيذية كاملة ويتم تشكيلها على أساس الموافقة المتبادلة، مع كفالة استمرار المؤسسات الحكومية في الوقت نفسه.

”ويرحب مجلس الأمن ببيان الأمين العام المؤرخ ٢٩ تموز/يوليه ٢٠١٥ الذي صرح فيه بأنه لا يمكن أن يكون ثمة حل عسكري للتراع السوري، ويعيد تأكيد تأييده لإيجاد حل سياسي من خلال تنفيذ بيان جنيف.

”ويشدد مجلس الأمن على أن التعجيل بإحراز تقدم في إيجاد حل سياسي ينبغي أن يتم بمشاركة كاملة من جميع شرائح المجتمع السوري، بما يشمل المرأة، وأن ذلك يمثل السبيل المستدام الوحيد لتسوية الحالة في سورية سلمياً.

”ويشدد مجلس الأمن على الحاجة إلى مساعدة دولية وإقليمية قوية، دعماً لجهود المبعوث الخاص.

”ويعرب مجلس الأمن عن جزعه الشديد من تحوّل الأزمة السورية إلى أكبر أزمة إنسانية طارئة في العالم اليوم صارت تهدد السلام والأمن في المنطقة، ومن مصرع ما لا يقل عن ٢٥٠ ٠٠٠ شخص، بمن فيهم ما يربو على ١٠ ٠٠٠ طفل، وإجبار ١٢ مليون شخص على الفرار من ديارهم، بمن فيهم أكثر من ٤ ملايين شخص التمسوا الملاذ في البلدان المجاورة، وبات ما يزيد عن ١٢,٢ مليون شخص في سورية يحتاجون إلى المساعدة الإنسانية العاجلة. وفي هذا الصدد، يشير مجلس الأمن إلى ما قرره في قراره ٢١٦٥ (٢٠١٤) بأن تتيح جميع أطراف التراع السورية إيصال المساعدات الإنسانية فوراً ودون عوائق وبشكل مباشر إلى الناس في جميع أرجاء سورية.

”ويشير مجلس الأمن إلى ضرورة أن تحترم جميع الأطراف أحكام القانون الإنساني الدولي ذات الصلة ومبادئ الأمم المتحدة التوجيهية المتعلقة بتقديم المساعدة الإنسانية في حالات الطوارئ.

”ويطلب مجلس الأمن إلى الأمين العام أن يقدم تقريراً إلى مجلس الأمن عن نتائج المرحلة المقبلة من المشاورات في غضون ٩٠ يوماً“.

سيصدر هذا البيان بوصفه وثيقة لمجلس الأمن تحت الرمز S/PRST/2015/15.

أعطي الكلمة الآن لأعضاء المجلس الراغبين في الإدلاء ببيانات.

السيد راميريث كارينيو (جمهورية فنزويلا البوليفارية) (تكلم بالإسبانية): في حين أن وفد جمهورية فنزويلا البوليفارية لم يعرقل اعتماد البيان الرئاسي S/PRST/2015/15 وانضم إلى توافق الآراء، فهو لا يؤيد الفقرتين ٨ و ١٠ من البيان لأننا نعتقد أنهما تنتهكان سيادة الشعب السوري وحقه في تقرير المصير من خلال تعزيز انتقاله السياسي، بما في ذلك إنشاء حكومة انتقالية، دون موافقته، وهو ما يتعارض مع ميثاق الأمم المتحدة.

تتجلّى شرعية حكومة ما في احترامها لدستورها وفي الدعم المقدّم من شعبها، والذي يتم الإعراب عنه من خلال التصويت، في إطار التقرير السيادي لنظمها السياسية والاقتصادية والاجتماعية. وترى فنزويلا، تحقيقاً لهذه الغاية، أن إنشاء حكومة انتقالية في سورية تتمتع بكامل السلطات التنفيذية من شأنه أن ينتهك مبادئ ميثاق الأمم المتحدة فيما يتعلق بالمساواة بين الدول، فضلاً عن احترام حق الشعوب في تقرير المصير، ويشكل ذلك سابقة خطيرة جداً للسلام والأمن الدوليين.

ويجب على المجلس أن يكون نزيهاً وموضوعياً في التصدي للأزمة السورية. فتجاهل شرعية حكومة الرئيس بشار الأسد منذ البداية ينتهك سيادة الشعب السوري، بما يتناقض مع البيان الرئاسي الذي اعتمدناه. والمجلس قد يرتكب أخطاء جسيمة في إدارة هذه الأزمة إذا كان مدفوعا بالمصالح الوطنية لبعض أعضائه وإذا تجاهل الدور الهام الذي له وزنه والذي ستواصل الحكومة السورية القيام به في حل التزاع. ونشعر بالقلق من أن بعض أعضاء المجلس يلجؤون إلى الكيل بمكيالين فيما يتعلق بتقييم شرعية حكومة ما أو عدم شرعيتها. ولذلك، يجب أن نشكك في شرعية حكومات أخرى تجد نفسها في حالات مماثلة لتلك القائمة في سورية وتتمتّع مع ذلك بالدعم السياسي من قبل أعضاء المجلس هؤلاء على أساس اعتبارات وطنية.

وقد أكدنا مراراً أن التوصل إلى حل سلمي للتراع المسلح في ذلك البلد الشقيق غير ممكن من دون مشاركة السلطات السورية التي تمثل شعبها. فحكومة ذلك البلد تشنّ حملة جهيدة ضد الإرهاب، الذي تضطلع به جهات فاعلة من غير الدول، والذي كانت ضحية له نتيجة أعمال العنف التي يرتكبها تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام (داعش) وجبهة النصرة وجيش الفتح، من بين جهات أخرى. إن التصدي لتلك المنظمات الإرهابية يتطلب الدعم الصادق للمجتمع الدولي من أجل هزيمة التطرف الذي يغذيه انتشار الفوضى والكراهية والتعصب.

يجري خوض صراع دموي ورهيب ضد الإرهاب على خط المواجهة في سورية. وإذا هُزمت الحكومة السورية بقيادة الرئيس بشار الأسد بقوة السلاح ورفرفت أعلام داعش السوداء فوق دمشق لتبلغ أشد وأفظع مآسي الشعب السوري ذروتها، وهو ما سيكون أسوأ حتى من الحالة الراهنة، فستشعر البلدان المجاورة ومنطقة البحر الأبيض المتوسط وجميع أنحاء أوروبا بآثار ذلك المدمرة والمزعزة للاستقرار. ونحن نضطلع بمسؤوليتنا من خلال دق ناقوس الخطر بخصوص هذه الحالة اليوم قبل فوات الأوان.

وتصر فنزويلا على ضرورة تجنب تكرار الأخطاء السياسية الخطيرة التي ارتكبت في العراق وليبيا، حيث جرى من خلال أدلة كاذبة وتحت ذريعة حماية المدنيين، الترويج لتغيير الحكومة عن طريق التدخل العسكري، مما أدى إلى انهيار مؤسسات تلك الدول، وهو ما استغلته المنظمات الإرهابية لاحقا لتعزز، بدعم من جهات أجنبية، خططها الإجرامية على حساب تطلعات شعوبها إلى تحقيق السلام والعدالة الاجتماعية والتنمية.

إننا نعتبر أنه من المهم التأكيد على أن انهيار المؤسسات في تلك البلدان قد أدى إلى تفاقم أعمال العنف في الشرق الأوسط وأفريقيا جراء وجود تنظيمي القاعدة وداعش الإرهابيين وما يقومان به من أعمال. والأسلحة التي قُدمت للأطراف الفاعلة من غير الدول لإسقاط تلك الحكومات هي تلك تحديدا التي تستخدمها الجماعات الإرهابية الآن لسفك دم شعوب تلك البلدان. ولذلك، فإننا نطالب بوقف المساعدات المالية والعسكرية المقدمة لتلك الجماعات الإجرامية، وفقا لقرارات مجلس الأمن والجمعية العامة.

وقد استمعنا إلى الشكاوى المعلومة من استخدام تنظيم داعش للأسلحة الكيميائية، وهو ما يشكل بوضوح جريمة حرب وجريمة ضد الإنسانية، واللتين ندينهما بشكل قاطع. ولا بد من تقديم الجناة إلى العدالة ردا على هذه الأفعال الشنيعة.

ويفتقر الإجراء الذي اتبعه بعض أعضاء المجلس في صياغة البيان الرئاسي الذي اعتمد اليوم إلى الشمول المطلوب في أي عملية تفاوض. فلم تتم دعوتنا، نحن الأعضاء المنتخبين، في هذه الهيئة مرة أخرى للمشاركة في إعداد تلك الوثيقة. وقد قدمها الأعضاء الدائمون في صورتها النهائية لاعتمادها من قبل الأعضاء الآخرين في هذه الهيئة. وتؤثر هذه الممارسات على شفافية مجلس الأمن وأساليب عمله، وهو المجلس الذي يتصرف بالنيابة عن الدول الأعضاء، على النحو المنصوص عليه في ميثاق الأمم المتحدة. وتتطلب وحدة المجلس المشاركة الكاملة لأعضائه في صنع القرارات المتعلقة بالسلام والأمن الدوليين، والتي تمثل مسألة إلزامية لجميع الدول في المجتمع الدولي. ونكرر دعوتنا إلى وضع حد لهذه الممارسة غير الديمقراطية لأنها تقوض مصداقية هذه الهيئة وشرعيتها.

إن فنزويلا، بوصفها عضوا منتخبا في مجلس الأمن، سترفع صوتها دائما وتعرض حججها أمام ضمير المجتمع الدولي والجمعية العامة، باعتبارها الهيئة التي تجسد شرعية الأمم المتحدة. ورغم نأي فنزويلا بنفسها عن الفقرتين ٨ و ١٠ من البيان الرئاسي للأسباب التي ذكرتها للتو، فإنها تؤكد من جديد روحها البناءة بعدم منع اعتماد هذه الوثيقة لأننا نؤمن بصدق أنها تتيح فرصة لتحقيق السلام وإجراء مفاوضات سياسية.

في الختام، يؤكد بلدنا دعمه الكامل للجهود الدبلوماسية التي يبذلها المبعوث الخاص للأمين العام إلى سورية، السيد ستافان دي ميستورا، الذي نثق في خصاله الإنسانية ومهاراته الدبلوماسية المشهود بها، والتي ستساعده على جلب كل الأطراف، بما فيها الحكومة السورية، إلى عملية التفاوض وتشجيع التوصل إلى حل سياسي سلمي وتفاوضي. وإننا نكرر التزامنا بسيادة الجمهورية العربية السورية وسلامتها الإقليمية واستقلالها السياسي، وذلك تمشيا مع القانون الدولي، بما في ذلك ميثاق الأمم المتحدة.

رفعت الجلسة الساعة ١٥/٢٥